وافق على مشروع قرار جمهوري بإنشاء هيئة الأوراق المالية.. مجلس الوزراء في اجتماعه برئاسة د. مجور :

التوجيه باستكمال الإجراءات القانونية لمشروع قرار لائحة أسس معالجة قضايا ادعاءات ملكية الأراضي

تشكيل لجنة وزارية لمراجعة مشروعي قانوني النظافة العامة وصحة البيئة وصناديق النظافة

صنعاء / سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي يوم أمس الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور على مشروع قرار جمهوري بإنشاء هيئة الأوراق المالية.. ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار القرار.

وتهدف الهيئة إلى تهيئة البيئة المناسبة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويرسخ أسس التعامل السليم العادل في السوق، فضلاً عن ضمان استمرار الجهود الرامية إلى إنشاء السوق المالية ضمن مؤسسة متخصصة ومستقلة، وكذا حماية المستثمرين في الأوراق المالية، والمحافظة على استقرار سوقها المزمع إنشاؤها، والحد من تعرضها للمخاطر.

د. مجور يترأس اجتماع مجلس الوزراء أمس

إقرار مشروع القرار الخاص بتوزيع الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة للعام 2010م

حصر وتقييم حجم الأضرار البشرية والمادية التي خلفتها سيول الحديدة

الموافقة على الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة

وستقوم الهيئة باستكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية للسوق المالية، وإعداد قانون الأوراق المالية.

وصدق المجلس على تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن نتائج أعمال الدورة العاشرة للجنة العليا اليمنية - السورية المشتركة التي عقدت في العاصمة صنعاء خلال يومي 7 و8 أغسطس 2010م برئاسة رئيسي وزراء البلدين الشقيقين.

واشتمل التقرير على محضر اجتماع الدورة العاشرة، إضافة إلى وثائق التعاون التي تم التوقيع عليها في ختام أعمال اجتماعات اللجنة المشتركة البالغ عددها 14 وثيقة للتعاون غطت مجالات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الثقافة، التأمينات الاجتماعية، الخارجية، الزراعة، التربية، التعليم، الإسكان والتعمير، التخطيط والتعاون الدولي، المياه والصرف الصحي، المصارف، ورئاسة الوزراء.

وثمن المجلس النتائج الطيبة التي خرجت بها أعمال الدورة العاشرة على صعيد تعزيز وتطوير علاقات التعاون والشراكة بين البلدين الشقيقين والدفع بها نحو آفاق رحبة تلبي طموحات الشعبين اليمني والسوري وترجم توجيهات قيادتي البلدين بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح وأخيه فخامة الرئيس السوري بشار الأسد.

ووجه المجلس جميع الوزارات والجهات المعنية وذات العلاقة بمتابعة استكمال الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة إزاء وثائق التعاون الموقع عليها وموافاة المجلس بتقارير عن مستوى التنفيذ أولاً فأول.

ووافق المجلس على مشروع قرار جمهوري بشأن لائحة أسس معالجة قضايا إدعاءات ملكية الأراضي في أمانة العاصمة والمحافظات، ووجه المجلس باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصداره.

ويأتي المشروع الذي يتكون من 31 مادة موزعة على أربعة فصول، لمعالجة تلك القضايا في الأراضي الموات والمتصحرة والمراهق العامة، وكذلك قضايا الأراضي الزراعية والمخصصة والمصروفة من الدولة للجمعيات أو للأفراد بهدف إنهاء الإشكاليات بهذا الشأن والحد من المشاكل الشائكة الناجمة عن قضايا إدعاءات ملكية الأراضي التي ألقت بظلالها خلال الفترة الماضية على أداء السلطة المحلية في بعض المحافظات وعلى السكينة العامة والسلم الاجتماعي فيها.

وعبر المجلس عن تقديره العالي للجهود التي بذلتها اللجنة المكلفة بمراجعة مشروع اللائحة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية وما توصلت إليه من إجراءات واضحة لمعالجة هذا النوع من القضايا والحد من تداعياتها السلبية على المجتمع والتنمية والاستثمار.

وواصل المجلس مناقشته لمشروعي قانوني النظافة العامة وصحة البيئة وصناديق النظافة وصحة البيئة، وشكل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية لمراجعة المشروعين في ضوء الملاحظات المقدمة بشأنهما من قبل الوزراء، والرفع بالنتائج إلى المجلس للمناقشة النهائية وإقرار ما يلزم بشأنهما.

ووافق المجلس في اجتماعه يوم أمس الثلاثاء على الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2009م ومشاريع قوانين ربطها.

ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدارها.

فقد وافق المجلس على الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة وذلك بإجمالي للموارد الفعلية للموازنة وقدره تريليون و341 مليارا و58 مليونا و185 ألف ريال، وإجمالي للنفقات الفعلية للموازنة قدره تريليون و847 مليارا و959 مليونا و804 آلاف ريال، موزعة على أبواب الموازنة المختلفة، وبذلك فإن العجز الفعلي للموازنة العامة للدولة وصل إلى 506 مليارات و901 مليون و619 ألف ريال وهو ما يمثل ما نسبته 27,4 بالمائة.

ووافق المجلس على الحسابات الختامية لموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة بإجمالي عام للموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية قدره 703 مليارات و743 مليونا و251 ألف ريال وإجمالي عام لفائض النشاط الجاري وفائض الموازنة بلغ 72 مليارا و97 مليونا و67 ألف ريال وإجمالي عام لعجز النشاط الجاري وعجز الموازنة وقدره ثلاثة مليارات و33 مليونا و81 ألف ريال.

كما وافق المجلس على الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي العام والمختلط للسنة المالية 2009م.

حيث وافق على الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي بإجمالي كل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية الفعلية بمبلغ ترليونين و369 مليارا و110 ملايين و591 ألف ريال، وعلى الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي بمبلغ 137 مليارا و586 مليونا و897 ألف ريال وعلى الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع المختلط بإجمالي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية الفعلية بمبلغ 169 مليارا و922 مليونا و968 ألف ريال.

وقد أشاد المجلس بالجهد المبذول من قبل وزارة المالية لإعداد الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2009م بالتعاون والتنسيق مع جميع وحدات الخدمة العامة.. لافتاً إلى الالتزام بتقديم هذه الحسابات إلى المجلس في الموعد المحدد وفقا لنص المادة 91 من دستور الجمهورية اليمنية ونص المادة 67 من القانون المالي رقم 8 لسنة 1990م وتعديلاته بشأن عرض الحسابات الختامية للموازنات العامة على مجلس الوزراء ثم عرضها على مجلس النواب في مدة لا تزيد على تسعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للمصادقة عليها بقوانين.

وأقر المجلس مشروع القرار الخاص بتوزيع الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة للعام القادم 2011م على الوحدات الإدارية للسلطة المحلية البالغ 23 مليارا و363 مليونا و985 ألف ريال.

وأكد المجلس الالتزام بالأسس والمعايير المقرة من قبله لعملية التوزيع ونسبها المختلفة في الكثافة السكانية بواقع 15 بالمائة ووفرة موارد الوحدة الإدارية أو شحتها بواقع 30 بالمائة، وكفاءة الأداء في تحصيل الموارد وسلامة إنفاقها 20 بالمائة ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي ونسبة الحرمان 35 بالمائة.

وشدد المجلس على ضرورة تقيد السلطة المحلية بصرف تلك المبالغ عبر نظام السلة الواحدة لكل محافظة على مشاريع تنموية لما من شأنه تأكيد الاستفادة المثلى من هذه المخصصات وتحقيق أثرها في خدمة التنمية المحلية.

وأطلع المجلس على تقرير وزارة الشؤون القانونية المتضمن حصرا شاملا للقوانين واللوائح التنفيذية منذ مايو1990م حتى مارس 2010م.

ووفقا للتقرير فإن عدد القوانين الموضوعية الصادرة خلال تلك الفترة وصل إلى 241 قانونا بخلاف القوانين الصادرة بالموافقة على الاتفاقيات والموازنات والحسابات الختامية وأيضا تعديلات القوانين الموضوعية النافذة التي اقتضتها الضرورة والمتغيرات والمستجدات للمراحل المختلفة لعملية البناء والتدريب التي شهدتها الدولة منذ مايو1990م وحتى العام الجاري.

ووجه المجلس بتشكيل لجان من الوزارات والجهات المعنية لإعداد ومراجعة اللوائح التنفيذية للقوانين التي نصت على صدور لوائح تنفيذية ولم تصدر حتى الآن على أن تقوم وزارة الشؤون القانونية بإعداد البرنامج الزمني لإنجاز هذه العملية على مستوى الوزارات والجهات المعنية بهذا الأمر.

ووافق المجلس على مشروع مذكرة التفاهم بين وزارة الشؤون القانونية ووزارة العدل الكويتية بشأن الانضمام إلى شبكة المعلومات القانونية العالمية (جلين).. ووجه وزير الشؤون القانونية باستكمال إجراءات التوقيع على مذكرة التفاهم.

وستتيح المذكرة لوزارة الشؤون القانونية الاستفادة من الشبكة وما تحتويه من معلومات وتشريعات مع إمكانية معالجة وتخزين التشريعات والقوانين واللوائح وكافة المواد القانونية الأخرى اليمنية على الشبكة ونشرها عبر شبكة الانترنت، فضلا عن الاستفادة من عملية التدريب في هذا المجال.

واطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزارة الخدمة المدنية والتأمينات عن نتائج التفتيش ومؤشرات الرقابة على حالة الانضباط الوظيفي خلال الفترة من 14 - 20 رمضان الحالي الموافق 24 - 30 أغسطس 2010م.

وشدد المجلس على تطبيق قراره رقم 248 لسنة 2010م على حالات الغياب خلال هذه الفترة ومضاعفة الجزاء على حالات الغياب المتكرر دون الإخلال بإجراءات المساءلة التأديبية.

ووجه المجلس بالتحقيق مع مديري عموم المكاتب والمديريات ومديري فروع الأجهزة والهيئات والمؤسسات التي وجدت مغلقة أثناء التفتيش لثلاث مرات، وإحالتهم إلى مجالس التأديب المختصة للنظر في أمرهم.

وفوض المجلس رئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات المناسبة للتعيين في وظائف من يثبت إدانتهم أمام مجلس التأديب الأعلى بناء على ترشيح من الوزراء والمحافظين حسب اختصاص كل منهم ووفقا للشروط والقواعد والإجراءات المحددة بقرار المجلس رقم 149 لسنة 2007م.

وأكد المجلس على نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية توجيه إنذارات عبر المحافظين المعنيين لمديري عموم المكاتب والمديريات ولمديري فروع الأجهزة والهيئات والمؤسسات التي امتنعت عن تقديم البيانات لمفتشي الخدمة المدنية، وذلك عبر رؤساء الأجهزة والهيئات والمؤسسات التي يتبعونها.

ووقف المجلس أمام المعلومات الأولية عن الأضرار البشرية والمادية التي خلفتها السيول في محافظة الحديدة.

وشكل المجلس بهذا الخصوص لجنة مشتركة من الوزارات المعنية والسلطة المحلية بالمحافظة للقيام بعملية حصر وتقييم حجم الأضرار والرفع بتقرير متكامل إلى المجلس بالنتائج في أسرع وقت ممكن لإقرار المعالجات اللازمة على غرار الحالات المماثلة.

محافظ شبوة يؤكد عزم الحكومة على استئصال آفة الإرهاب

شبوة / سبأ:

أكد محافظ شبوة الدكتور علي حسن الأحمدي أن الحكومة عازمة بتضافر أبناء الشعب على استئصال آفة الإرهاب من جذورها وتأمين المجتمع من مخاطر تهديداتها الآنية والبعيدة.

وأشار في الأمسية الرمضانية الأولى التي نظمتها قيادة المحافظة وضمت القيادات المحلية وأعضاء المكاتب التنفيذية وممثلي القوى السياسية والاجتماعية بمديريات بيحان وعسيلان وعين إلى أن المواقف الوطنية الثابتة والشجاعة لأبناء محافظة شبوة تزداد قوة وصلابة يوما بعد يوم لمواجهة أعمال الإرهاب والدعوات الانفصالية.

وبين أن تلك المواقف محل إعجاب وتقدير من أبناء الوطن الأحرار وفي مقدمتهم القيادة السياسية الحكيمة.

وقال المحافظ :» إن القوى الانتهازية والرجعية الحاقدة على الوطن ووحدته وأمنه وتطوره قد استغلت المناكفات والمماحكات السياسية بين مختلف الأحزاب والقوى الوطنية على الساحة لبث سمومها القاتلة بين أوساط المجتمع وإثارة الفوضى والقلاقل والفتن في المجتمع»..لافتا إلى أن الوفاق الوطني بين مختلف القوى السياسية فوت الفرصة وقطع الطريق على الأعداء الحاقدين .. مؤكداً أن يقظة أبناء المحافظة والوطن بشكل عام كفيلة بدعم جهود الأجهزة الأمنية في التصدي المبكر لكافة الأعمال الرامية إلى النيل من وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

د. علي الأحمدي

وتطرق المحافظ إلى احتياجات أبناء المديريات الثلاث من مشاريع التنمية الأساسية والخدمية.. مبينا في هذا الصدد أنه سيتم خلال الفترة القصيرة القادمة إعلان مناقصة مشروع ربط مديرية عسيلان بالمحطة الغازية بصافر .. موضحاً أن مشروع الطاقة الخامس تكفل بتوفير الاعتمادات المالية لتنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي الذي سيحد وبشكل نهائي من مشاكل الطاقة الكهربائية في مديريتي بيحان وعين.

ولفت الأحمدي إلى أن شركة اوكسي دنتال النفطية تكفلت باستقدام بعثة طبية روسية للعمل في مستشفى عسيلان فيما سيتم تغطية احتياجات كل من المستشفيين العام في بيحان وعين ببعثة كوبية تتولى المحافظة حاليا عملية استقدامها وأن قيادة المحافظة تعمل على إيجاد مصادر تمويل لمشروعي مياه الشرب و مخرجات الصرف الصحي لمدينة العليا التي تعد ثالث اكبر المدن بالمحافظة.

وأكد المحافظ أنه سيتم قريبا البدء في تنفيذ المعالجات الخاصة بأضرار السيول في تلك المديريات .. ووجه الجهات المختصة بضرورة توفير الكميات اللازمة من مادة لتشغيل محطات الكهرباء فيها.. مشدداً على ضرورة فرض آلية رقابة صارمة على تلك المواد تكفل عدم استغلالها لمصالح شخصية .

كما وجه مكتب الأشغال العامة بسرعة العمل على إزالة الكثبان الرملية المنتشرة في طريق بيحان عتق بما يؤمن سلامة السير فيه.

حضر الأمسية وكيلا المحافظة ناصر السوادي واحمد النسي وقائد اللواء 19 مشاة العميد الركن حامد الصومالي ومدراء عموم عدد من القطاعات الحكومية بالمحافظة.

دورة في الشفافية لمركز القانون الدولي الإنساني بتعز

من اعمال الدورة

تعز/ نعائم خالد:

نظم مركز القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (undp) والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالتنسيق مع نيابة شؤون الطلاب في جامعة تعز أمس الأول بالمحافظة أولى دورات برنامج تعزيز الشفافية وأساليب الحوكمة الرشيدة بمشاركة 30 متدرباً ومتدربة من شباب الجامعة بهدف تعريف الفساد وأشكاله وأنواعه ومبادئ الحكم الرشيد والرقابة المحلية لمكافحة الفساد والأجهزة والآليات الوطنية لمكافحة الفساد وطرق الرصد والتوثيق وكتابة التقارير.

وفي الدورة التي تستمر ثلاثة أيام القى وكيل المحافظة محمد عبدالله شنبا كلمة أشار فيها إلى أهمية انعقاد الدورة في إيجاد نقاط قوة لعملية الشفافية لتحقيق حماية وكرامة الإنسانية، مشيراً إلى أن برنامج فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وبرنامج الحكومة يعطيان مساحة كبيرة لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة الجادة في التنمية الشاملة وعلى أسس حقيقية.

وقال: إن دورة اليوم (أمس) والشراكة الموجودة مع منظميها هي السبيل للبناء والنماء والدور الفاعل للمنظمات .

كما القى نشوان نعمان المدير التنفيذي للمركز كلمة أكد فيها حيادية المركز واستقلاليته في التمسك بالموضوعية كمعيار" لانجاز برآمجنا التي تنشد رؤية الأمور كما هي في الواقع لتحقيق التنمية المجتمعية في أوساط الشباب والنشء والمرأة وكافة شرائح المجتمع وتوعيتهم بحقوق الإنسان وحقوقهم الخاصة".

رئيس المؤسسة اليمنية للتوعية الصحية لـ 14 أكتوبر:

سبتمبر القادم.. انعقاد ورشة عمل عن مخاطر النفايات الطبية

عدن / نبيل غالب:

تنعقد في محافظة عدن خلال الفترة من 28-29 سبتمبر القادم ورشة العمل الخاصة بـ ((الحد من مخاطر النفايات الطبية)) في قاعات الاحتفالات التابعة للهيئة العامة للبيئة بمديرية المعلا تنظمها المؤسسة اليمنية للتوعية الصحية بمشاركة مكتب وزارة الصحة والسكان وصندوق النظافة وتحسين المدينة والهيئة العامة لحماية البيئة وعدد من الجهات ذات الاختصاص.

أعلن ذلك الأخ/ محمد أحمد السقاف مستشار محافظة عدن لشؤون المجالس المحلية رئيس المؤسسة اليمنية للتوعية الصحية في تصريح خص به صحيفة (14 أكتوبر) موضحاً أن محاور ورشة العمل سوف تتناول التعريف بأخطار المخلفات الطبية وأثرها على البيئة – المشاكل والحلول – وتصور بإنشاء محرقة بهدف العمل مع الجهات المختصة للحد من مخاطر المخلفات الطبية على بيئة الإنسان.

وأضاف أن هذه الفعالية تأتي في إطار تفعيل دور المحليات مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية ذات العلاقة نحو إيجاد عمل مشترك لتعزيز دور المجالس المحلية في المجتمع تجاه القضايا المتعلقة بالتنمية.

وأردف قائلاً : إن هذه الورشة تأتي في ظل اهتمام الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بالمحافظة التي اعتمدت عقد هذه الورشة ايماناً منها بأهمية التوعية البيئية والصحية للمجتمع.

واختتم الأخ/ محمد احمد السقاف تصريحه بدعوة الجهات المختصة في المستشفيات العامة والخاصة إلى التفاعل الايجابي مع فعاليات ورشة العمل للخروج بالقرارات والتوجيهات الصائبة الهادفة إلى إيجاد إصحاح بيئي مبني على أسس علمية.